

اللجنة الشعبية العامة
الهيئة العامة للبيئة

البرنامج الوطني لإصحاح البيئة

مشروع خطة التحول
2006 - 2010 مسيحي
لقطاع البيئة

مشروع خطة التحول 2006 - 2010 ف لقطاع البيئة

الاستراتيجيات والسياسات والمناخ الاقتصادي لخطة التنمية 2006 - 2010 ف :

(2- 3 - 7) السياسات البيئية :

العمل على نشر الوعي والمسئولية في الحفاظ على بيئة نظيفة وصحية عموما وعلى الموارد الناضبة بشكل يطيل عمرها المتوقع . وقد يتطلب تفعيل هذه السياسة فرض ضرائب وغرامات على الاستخدام والممارسات المضرّة والتي تؤدي إلى تلويث المياه وانتشار الأمراض والإخلال بالتوازن البيئي , ولعل أهم الاتجاهات في ذلك ما يلي :

- 1- استمرار سياسة زراعة الغابات والفاكهة والمحافظة على الغابات الطبيعية وأشجار تثبيت الرمال ووقف التصحر والتوسع في إقامة المحميات الطبيعية.
- 2- وضع السياسات والإجراءات اللازمة للتقليل من العوادم الناتجة عن وسائل النقل والمواصلات واستهلاك الطاقة عموما .
- 3- تخفيض مستوى التلوث الناتج عن تنفيذ مشروعات التنمية خاصة ما يتعلق بإدارة مياه الصرف الصحي والمخلفات الصلبة والسائلة من خلال معالجتها ودفن القمامة .
- 4- العمل على توطين الوحدات المسببة للتلوث بعيدا عن التجمعات السكانية
- 5- وضع سياسة لإدارة والتخلص من المخلفات الخطرة والسامة من المستشفيات وبعض الصناعات .

- 6- استصدار التشريعات والإجراءات التي تمنع الصيد الجائر وتمنع تلوث ماء البحر والحفاظ على تجدد الثروة السمكية والأحياء البحرية .
- 7- بناء القدرات المؤسسية لإدارة وتخطيط ومواجهة الكوارث وتطوير وتسهيل نقل وتحويل أجهزة الإنذار التكنولوجي .
- 8 - تكثيف برامج التدريب في مختلف مجالات حماية البيئة واستخدام التقنيات المتطورة .

مشروع خطة التحول لقطاع البيئة (البرنامج الوطني لإصلاح البيئة)

البرنامج الوطني لإصلاح البيئة :

البرنامج الوطني لإصلاح البيئة هو خطوة رائدة لتقييم الوضع البيئي القائم بالجماهيرية ووضع الأسس العلمية وبرامج العمل التنفيذية من خلال خطط ومشاريع مركزية تخدم كافة الشعبيات والقطاعات تؤدي إلى إصلاح الوضع البيئي القائم من خلال تصحيح الممارسات الخاطئة في مختلف الأنشطة البشرية وبالإلية التي تضمن استخدام التنمية والمحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها ومنع إلحاق الضرر والتلوث بمكونات البيئة الطبيعية من ماء وهواء وتربة ضمانا لتحقيق التنمية المستدامة.

أولا / مبررات البرنامج :

المبررات الأساسية للبرنامج الوطني لإصلاح البيئة تتمثل في النقاط التالية :-

1. نتيجة للسلوكيات غير السوية تجاه البيئة والاستغلال الغير رشيد لمواردها ظهرت عدة مشاكل أدت إلى تدهور الوضع البيئي بالجماهيرية العظمى .
2. ارتفاع معدلات التلوث الناتج عن النمو الاقتصادي والاجتماعي .
3. الافتقار إلى آلية المنهجية بمختلف القطاعات للتدخل أثناء ظهور أي مشاكل بيئية .
4. قصور خطط التحول السابقة في مراعاة الأبعاد البيئية لمشاريع التنمية المختلفة .
5. الحاجة الملحة لإيجاد حلول عاجلة لتقييم الظواهر البيئية على الصعيدين الوطني والإقليمي بوصفها قضايا رأي عام .

6. ضعف مستوى الاهتمام بالتعليم البيئي ورفع مستوى الكفاءات العاملة في مجال إصاح البيئة .

7. الافتقار إلى وسائل مراقبة البيئة من أجهزة ومعدات ومراسد ومختبرات بيئية متخصصة .

8. ضعف المشاركة الشعبية والجمعيات الأهلية في رفع برامج إصاح البيئة والمحافظة عليها .

9. تدهور ونضوب الموارد الطبيعية وفقدان التنوع الحيوي والتدهور البيولوجي وتدهور الوضع البيئي .

ثانيا / أهداف البرنامج :

يهدف مشروع البرنامج الوطني لإصاح البيئة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تقييم الوضع البيئي القائم وتحديد مؤشرات التلوث المختلفة .
- 2- دمج الأبعاد والاعتبارات البيئية ضمن مشاريع التنمية لكافة القطاعات بغية الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة .
- 3- خلق خطة وطنية متكاملة لحماية البيئة والمحافظة عليها .
- 4- تكوين خطة وطنية لمجابهة الكوارث البيئية .
- 5- تأسيس وتكوين كوادر وطنية متخصصة في مجالات البيئية المختلفة تكون قادرة على إعداد وتنفيذ المشاريع التي تخدم أغراض البيئة والتنمية المستدامة .
- 6- استحداث منظومة متكاملة لإدارة المخلفات .
- 7- تطوير التشريعات البيئية بما يتلاءم وتحقيق متطلبات خطة التنمية .
- 8- زيادة مستوى الوعي والثقافة البيئية لدى شرائح المجتمع المختلفة بما يمكن من خلق أجيال تساهم بفاعلية في حماية البيئة والمحافظة عليها.

ج) آليات تنفيذ البرنامج (مشروعات البرنامج) :
 يتم تنفيذ البرنامج الوطني لإصحاح البيئة من خلال المشاريع البيئية التالية :

| المشروع | هدف المشروع | التكلفة المالية | القطاعات المستهدفة |
|---|--|-----------------|--------------------|
| - الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات | تطبيق السبل الآمنة بيئياً لتجميع ومعالجة وتدوير للتخلص من المخلفات المنزلية والصناعية والطبية والخطرة وغيرها . | | |
| مراقبة ورصد التلوث البيئي. | رصد ومراقبة مصادر التلوث المختلفة في البيئة البرية والبحرية والهواء . | | |
| - حماية الطبيعة ومكافحة التصحر | حماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية بما يضمن استمرارها ويزيد من فوائدها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ومكافحة زحف الصحراء . | | |
| التعليم والتوعية والتثقيف البيئي . | بناء الكفاءات والمهارات والقدرات والسلوكيات الايجابية للمساهمة في حل المشاكل البيئية وتحقيق التنمية المستدامة . | | |
| تطوير التشريعات والقوانين المحلية وتقوية أصر التعاون الدولي البيئي. | تطوير التشريعات والقوانين البيئية ودعم الاستفادة من الاتفاقيات والمعاهدات في مجال البيئة والتنمية المستدامة . | | |
| - الخطة الوطنية للطوارئ البيئية | إعداد خطة وطنية متكاملة لمجابهة الكوارث البيئية على مستوى القطاعات والشعبيات . | | |

| | | | |
|--|--|---|---|
| | | دمج الاعتبارات البيئية في خطط التنمية وضمان اعتبار البعد البيئي في إدارة المشاريع والمؤسسات . | - الإدارة البيئية المتكاملة . |
| | | حماية المناطق الساحلية من التدهور والتلوث الناجم من البيئة البرية المتاخمة أو البيئة البحرية المجاورة. | - الإدارة المتكاملة لحماية المناطق الساحلية |
| | | الحد من التلوث البيئي الناتج عن الاستخدام المفرط للنفط كمصدر للطاقة واستبداله بمصادر نظيفة من الطاقات المتجددة والطاقات البديلة . | - الطاقة والطاقة البديلة |

مشاريع البرنامج الوطني لإصحاح البيئة

أولا / مشروع مراقبة ورصد التلوث :

يعتبر هذا المشروع هو الركيزة الأساسية التي تبنى عليها قاعدة بيانات ومعلومات البيئة من خلال قدرته على رصد ومراقبة مختلف مصادر التلوث وتحديد حجم وتركيز الملوثات ويعتمد على توفر محطات للرصد والقياس والمراقبة موزعة على مختلف مناطق الجماهيرية

أ) مبررات المشروع :

- 1- معظم الأنشطة ومشاريع التنمية أقيمت أثناء مرحلة السبعينات والثمانينات وهى لم تكن تخضع لدراسة الأثر البيئي قبل إنشائها مما أدى تلويثها للبيئة.
- 2- التقنية المستخدمة فى الإنتاج الصناعي والحرفي معظمها التقنيات غير نظيفة نتج عنها ملوثات ومخلفات للوسط البيئي .
- 3- توزيع الأنشطة المختلفة ومشاريع الإنتاج لم يراع فيها الاعتبارات البيئية من حيث تصنيف المناطق مما أدى إلى تراكم وتركيز الملوث فى مناطق دون أخرى .
- 4- الافتقار إلى البيانات والمعلومات حول تراكيز المخلفات والملوثات المختلفة من مصادر التلوث بسبب عدم توفر أجهزة المراقبة والرصد مما أدى إلى عدم إمكانية تحديد المواقع الأكثر تضررا .
- 5- طول الساحل الليبي وازدياد حركة النقل البحري والموقع الجغرافي للجماهيرية على البحر المتوسط وظهور مشاكل بيئية بحرية يستدعى وجود نظام مراقبة ورصد للبيئة البحرية .
- 6- الزيادة المفرط فى استخدام الطاقة الغير نظيفة أدى إلى انتشار التلوث فى العديد من المواقع .
- 7- التزامات الجماهيرية الدولي فيما يتعلق بالاتفاقيات الإقليمية والدولية وضرورة تحديد تراكيز الملوثات وتحديد المواقع الأكثر عرضة التلوث

ومراقبة مصادر التلوث بصفة مستمر يتطلب وجود محطات للرصد والمراقبة المستمرة .

8- وجود صناعات استراتيجية ضخمة مثل الحديد والصلب - الاسمنت - قطاع النفط - محطات توليد الطاقة نتج عنه ملوثات صلبة وسائلة وغازية تحتاج إلى المراقبة والرصد خاصة على البيئة المحيطة بهذه الصناعات .

9 - الاستخدام الغير مرشد لكميات كبيرة من المبيدات والأسمدة الكيماوية في قطاع الزراعة يستدعى المراقبة والرصد المستمر لهذه المواد وأضرارها بالتربة والمياه .

10 - الكميات الكبيرة من مياه الصرف الصحي والصناعي التي تدفع لمياه البحر بدون معالجة وأثارها على البيئة البحرية .

ب (أهداف المشروع :

- الرصد والمراقبة المستمر للأوساط البيئية المختلفة .
- تحديد المواقع الأكثر عرضة للتلوث .
- إيجاد قاعدة بيانات ومعلومات حول مؤشرات التلوث.
- الرصد المستمر لحركة انتقال الملوثات عبر الحدود .
- استعمال مشروع الرصد في تنفيذ التزامات الجماهيرية الدولية .
- التدريب والتأهيل في مجالات الرصد والقياس والمراقبة
- انسياب المعلومات وسرعة توفرها حول مصادر التلوث وتركيز الملوثات
- خلق شبكة وطنية للرصد والمراقبة .

ج (آليات التنفيذ (المشاريع التنفيذية) :

| المشروع | التكلفة المالية | القطاعات المستهدفة |
|--|-----------------|----------------------|
| إقامة دراسة مسحية لتحديد مصادر التلوث المختلفة (رسم خريطة بيئية لمصادر التلوث بالجماهيرية | | الهيئة العامة للبيئة |

| | | |
|----------------------|--|---|
| الهيئة العامة للبيئة | | إقامة 7 محطات رصد ومراقبة ثابتة لرصد وقياس ملوثات الهواء والإشعاع مربوطة بشبكة عمل وطنية . |
| الهيئة العامة للبيئة | | توفير عدد 3 مختبرات متنقلة لقياس ورصد الملوثات من المصادر المختلفة |
| الهيئة العامة للبيئة | | استحداث عدد 2 مختبرات متكاملة لتحليل المياه ومياه الصرف ومتبقيات المبيدات فى التربة والمياه |
| الهيئة العامة للبيئة | | توفير عدد 3 قوارب مجهزة لأخذ العينات من البيئة البحرية وقياس مستوى التلوث بها . |
| الهيئة العامة للبيئة | | إنشاء 5 محطات رصد ثابتة بالبحر لمراقبة انتقال الملوثات البحرية . |

ثانيا / مشروع تطوير التشريعات والتعاون الدولي :

تطوير التشريعات البيئية والاستفادة من التعاون الدولي هما أمران تفرضهما التطورات الحاصلة في مفهوم البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة بالإضافة إلى اتجاه المجتمع الدولي إلى حل مشاكل البيئة في إطار أقليمي ودول ووفرة له من الإمكانيات للدعم والمساندة للدول ما يمكنها من تحسين أوضاعها البيئية والمساهمة بفاعلية في تحسين ومعالجة المشاكل البيئية الإقليمية والدولية .

أ) مبررات المشروع :

- القصور في القوانين والتشريعات الوطنية المتعلقة بحماية البيئة وإصاحها
- الافتقار إلى اللوائح التنفيذية .
- النقص الحاد في القدرات البشرية المؤهلة .
- عدم تطويع الاتفاقيات الدولية البيئية لخدمة البيئة المحلية .
- عدم الاستفادة من التعاون الاقليمي والدولي في إنشاء مراكز إقليمية بالجمهورية للتأهيل والتدريب والمراقبة والرصد ونحوها .
- إغفال دور المجتمع المدني قانونا في حماية البيئة وإصاحها .

ب) أهداف المشروع :

- إصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية وتحسين البيئة .
- إصدار قانون ولائحة تنفيذية بشأن تقييم الأثر البيئي لأنشطة التنمية المختلفة .
- إصدار التشريعات والقرارات وللوائح التي تؤدي إلى الالتزام بالاتفاقيات الدولية في مجال البيئة .
- تدريب وتأهيل العناصر الوطنية في مجالات البيئة المختلفة .

- الاستفادة من البرامج والمشاريع التي تقدمها المراكز الإقليمية التابعة للاتفاقيات الدولية .
- تطوير القوانين والتشريعات البيئية بما يتلاءم والتطور الحاصل في مفهوم البيئة والتنمية المستدامة .

ج (آليات التنفيذ (المشاريع التنفيذية) :

| المشروع | التكلفة المالية | القطاعات المستهدفة |
|--|-----------------|----------------------|
| دراسة مسحية لقانون حماية وتحسين البيئة والقوانين الأخرى ذات العلاقة بالبيئة واستبيان أوجه القصور فيها من الناحية القانونية والفنية . | | الهيئة العامة للبيئة |
| إعداد مشروع قانون ولائحة تنفيذية لتقييم الأنشطة ذات الأثر البيئي . | | الهيئة العامة للبيئة |
| إصدار موسوعة للتشريعات البيئية الوطنية . | | الهيئة العامة للبيئة |
| تشكيل لجنة فنية عليا من القطاعات ذات العلاقة لوضع اللائحة التنفيذية لفانون حماية وتحسين البيئة . | | الهيئة العامة للبيئة |
| استحداث مركز اقليمي بالجماهيرية للتدريب والتطوير في مجالات البيئة المختلفة . | | الهيئة العامة للبيئة |

ثالثا / مشروع الإدارة البيئية المتكاملة :-

لاحظ المجتمع الدولي أن أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية غير مناسبة ، كما لاحظ أصحاب المؤسسات انه لتبقى مؤسساتهم في سوق العمل يجب عليهم أن يوجهوا اهتماما كبيرا للاعتبارات البيئية في استراتيجيات العمل وفي خطط عملهم وخاصة طويلة المدى ، ويعتبر ذلك أساسا لبقائهم في وتنافسهم مع نظرائهم الذين يهتمون بالاعتبارات البيئية .

إن وضع الاستراتيجيات ورسم السياسات البيئية التي تضمن أخذ الاعتبارات البيئية في تنفيذ وسير الأنشطة المختلفة هي نقطة بدء العمل نحو تنمية شاملة مستدامة ، ولكي تضمن اهتماما منهجيا وتحقيق السياسات البيئية يجب أن نتسلح بأدوات الإدارة البيئية والتي هي عبارة عن مجموعة من الأدوات الديناميكية الموجهة نحو العمل والتي تمكن من اتخاذ إجراءات للمساعدة في صياغة استراتيجيات حماية البيئة وتعزيزها ومن تم تنفيذ تلك الاستراتيجيات ومراقبتها على أساس قابلة للاستمرار والإسهام في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي فانه من الأهمية بمكان القيام بهذا المشروع لتطبيق أسس الإدارة البيئية على المؤسسات الصناعية والزراعية والخدمية كخطوة هامة لتحقيق التنمية المستدامة .

(أ) مبررات المشروع :-

1. تدني مستوى المؤسسات الإنتاجية والخدمية بسبب عدم السيطرة على الملوثات المنبعثة منها والتي تشكل أعباء عليها لوضع الوسائل لمعالجتها والتخلص منها أو إقلالها .
2. هدر للموارد الطبيعية نتيجة لسوء استغلالها .
3. عدم تقييد المؤسسات بالقوانين والتشريعات البيئية .

4. عدم تمشي المؤسسات ومنتجاتها مع السوق المحلي والدولي .
5. ضعف بالمفاهيم البيئية الجديدة والتكنولوجيات النظيفة .

ب (أهداف المشروع :-

1. رسم السياسات البيئية للقطاعات والمؤسسات من خلال دمج الاعتبارات البيئية في خطط التنمية .
2. السعي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال اختيار أساليب الإنتاج النظيفة .
3. الدفع بالمؤسسات للالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات البيئية .
4. التوعية ورفع القدرات في مجال الإدارة البيئية لدمج الاعتبارات البيئية وبمبادرة طوعية من إدارة المؤسسة .
5. تشجيع المؤسسات للحصول على شهادة المطابقة في مجال نظام الإدارة البيئية (ISO 14001) .

ج (آليات تنفيذ المشروع (المشاريع التنفيذية)

| المشروع | التكلفة المالية | القطاعات المستهدفة |
|---|-----------------|----------------------|
| 1. مشروع التقييم البيئي للمؤسسات المختلفة : - تقوية قدرات الهيئة العامة للبيئة . - وضع الأسس العلمية والإجراءات لتنفيذ دراسات التقييم البيئي . -تصميم دليل للتدقيق البيئي . -اعتماد مكاتب استشارية لإجراء دراسات التقييم البيئي | | الهيئة العامة للبيئة |

| | | |
|--|--|---|
| <p>الهيئة العامة للبيئة</p> | | <p>2 . مشروع تطبيق مبدأ الإنتاج النظيف : -إنشاء مركز وطني للإنتاج النظيف .</p> |
| <p>الهيئة العامة للبيئة بالتعاون مع الشعبيات</p> | | <p>3. مشروع بناء القدرات المحلية في مجال الإدارة البيئية : -إقامة دورات توعية لترسيخ مفهوم الإدارة البيئية. - إقامة ورش عمل فنية عن أدوات الإدارة البيئية (الديناميكية) - إقامة مشاريع نموذجية .</p> |

رابعاً / مشروع الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة :-

هو البرنامج التنفيذي الخاص بأعمال جمع ، نقل ، معالجة والتخلص من المخلفات والبرنامج يشمل الكادر الفني والإداري والمعدات ومواقع المعالجة ومواقع التخلص النهائي .

أ) مبررات المشروع :

- 1- أدى التقدم الحضاري والنهضة الصناعية والزراعية والعمرانية والتزايد المستمر في عدد السكان إلى زيادة حجم المخلفات وتعدد أنواعها وأصنافها بحيث أصبحت تشكل احد أهم عوامل التلوث البيئي ومصدر للمخاطر التي تهدد صحة وسلامة الإنسان وسائر الكائنات الحية .
- 2- عدم استخدام الآليات الآمنة بيئياً في تجميع ونقل ومعالجة والتخلص من المخلفات أدت إلى تدهور الوضع الصحي والبيئي .

ب) أهداف المشروع :

- 1- التشجيع على الحد من إنتاج النفايات وتطبيق أساليب الإنتاج النظيف .
- 2- الحد من خطورة النفايات المنتجة ، وذلك بتطوير مواصفات الإنتاج .
- 3- تشجيع القطاع الخاص على استثمار النفايات ، وذلك بإشراكهم في مختلف أنشطة التصرف في النفايات (الجمع ، النقل ، المعالجة و التدوير) .
- 4- تعميم مبدأ الجمع الانتقائي لدى الحائز النهائي للنفاية ، واعتباره القاعدة الأساسية في التخلص من النفايات ، وفتح أبواب جديدة لتدوير وإعادة استعمال النفايات وتسويق هذه المنتجات .
- 5- اعتماد طريقة الردم الصحي في التخلص النهائي من المخلفات الصلبة المنزلية كحل مبدئي إلى حين ترسيخ مبدأ الجمع الانتقائي الذي يفتح المجال أمام الاستفادة من كل المواد المكونة للنفايات .
- 6- توعية الأفراد والجهات التي لها علاقة بإنتاج النفايات ، بالأضرار التي تتسبب عن تولد هذه النفايات ، وضرورة التخلص منها وفق الأساليب العلمية الحديثة ، وحثهم على العمل والتجاوب مع الجهات المسؤولة عن إدارة النفايات للوصول إلى المستهدف وهو بيئة نظيفة خالية من التلوث .

ج (آليات تنفيذ المشروع (المشاريع التنفيذية)

| الميزانية التقديرية | القطاع المستهدف | أدوات وآليات التنفيذ |
|---------------------|--|---|
| | كل الشعبيات تحت إشراف الهيئة العامة للبيئة | تطوير وتفعيل التشريعات وبناء الهياكل التنفيذية ذات العلاقة. |
| | كل الشعبيات تحت إشراف الهيئة العامة للبيئة | إنشاء المحارق الصديقة للبيئة (التي تراعي المواصفات البيئية) . |
| | كل الشعبيات تحت إشراف الهيئة العامة للبيئة | إنشاء مواقع للردم الصحي |
| | بعض الشعبيات تحت إشراف الهيئة العامة للبيئة | إعادة تدوير المخلفات المنزلية |
| | بعض الشعبيات تحت إشراف الهيئة العامة للبيئة | إنشاء 4 مواقع للمدافن الآمنة |

خامسا / مشروع التعليم والتوعية والتثقيف البيئي :

إدخال التربية البيئية لمراحل التعليم المختلفة من رياض الأطفال إلى التعليم العالي ، ونشر الوعي البيئي لدى شرائح المجتمع المختلفة للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على الموارد .

أ) مبررات المشروع :

- افتقار الأفراد لاكتساب المعارف والعادات والمواقف الضرورية لحماية البيئة وتحسينها.

- عدم وجود علاقة بين التحسيس بالبيئة واكتساب المعارف والقدرة على حل المشاكل بالنسبة للتلاميذ في مختلف الأعمار .

-نقص الوعي والثقافة البيئية الضرورية لحماية البيئة والمحافظة عليها .

ب) أهداف المشروع :

- بناء المعارف الضرورية لإدراك الكيفية التي تعمل بها النظم البيئية وإدراك ما هي المشكلات البيئية .

- بناء السلوكيات على المستوى الفردي والجماعي من اجل التعامل مع الأنظمة البيئية المختلفة والمساهمة في حمايتها وتحسينها .

- بناء الكفاءات والمهارات من اجل حل المشاكل البيئية.

- تنمية الحس البيئي لدى شرائح المجتمع المختلفة.

- تطوير مفهوم البيئة والشعور بمسؤولية المحافظة عليها.

ج) أدوات واليات التنفيذ (المشاريع التنفيذية) :

| الميزانية التقديرية | القطاع المستهدف | أدوات واليات التنفيذ |
|---------------------|----------------------|---|
| | الهيئة العامة للبيئة | استغلال مركز التعليم البيئي والمكتبة البيئية في إعداد برامج علمية لتأهيل كفاءات تقوم بتدريس المناهج البيئية في المؤسسات التعليمية . |

| | | |
|--|--|---|
| | كافة المؤسسات التعليمية | - تنفيذ مخيمات بيئية للطلاب لنشر السلوكيات الايجابية لدعم البيئة . |
| | كافة المؤسسات التعليمية | تنفيذ أسبوع بيئي في المدارس لرفع الوعي البيئي ويتضمن (ورش عمل ، معارض ،) |
| | الهيئة العامة للبيئة بالتعاون مع القطاعات ذات الاختصاص | - إعداد وتأهيل كوادر إعلامية ليكونوا متخصصين في مجال الإعلام البيئي |
| | كل القطاعات ذات الاختصاص | - التأكيد على الدور المحوري للمؤسسات الوطنية الثقافية والإعلامية في نشر الوعي البيئي |
| | الهيئة العامة للبيئة بالتعاون مع الهيئة العامة للأوقاف | توظيف البرامج الدينية لنشر الوعي البيئي نظرا للعلاقة الوثيقة بين أخلاقيات البيئة وتعاليم الدين الحنيف . |
| | الهيئة العامة للبيئة | تنظيم المسابقات البيئية المختلفة (شعر ، رسم ، نشاط موسيقي تصوير ، فنون يدوية ، نشاط مسرحي)) |

سادسا / مشروع خطة الطوارئ البيئية :

أ) مبررات المشروع :

- 1-التقليل من المخاطر الناتجة عن الكوارث البيئية.
- 2-ضمان تولى كل قطاع المساهمة الجادة والفاعلة في عمليات التدخل أثناء حدوث أية كارثة بيئية.
- 3-استغلال كافة الإمكانيات المتاحة لدى القطاعات في كل الظروف.
- 4-ظهور التقنيات الحديثة الأمر الذي يستوجب العمل على مواكبة ذلك.

ب) أهداف المشروع :

يهدف المشروع إلى:

- 1-إعداد خطة وطنية شاملة لمجابهة الكوارث البيئية .
- 2-العمل على الحد من الملوثات البيئية الناتجة عن الكوارث البيئية.
- 3-ضمان تكافل الجهود من خلال خطة وطنية موحدة للطوارئ البيئية.
- 4-معالجة الخطط السابقة بما يضمن تحقيق اقل ضرر ممكن .
- 5-توحيد الجهود واستغلال كافة الوسائل المتوفرة بشكل يخدم الخطة.

ج) آليات تنفيذ المشروع (المشاريع التنفيذية) :

| المشروع | التكلفة المالية | القطاعات المستهدفة |
|---|-----------------|-------------------------|
| إجراء المسوحات والدراسات الميدانية . | | كافة القطاعات |
| تقييم خطط القطاعات واستطلاع مدى تجاوبها مع متطلبات البيئة . | | كافة القطاعات |
| وضع الخطة الوطنية الشاملة | | كافة القطاعات والشعبيات |
| متابعة تنفيذ خطط الطوارئ . | | الهيئة العامة للبيئة |

سابعا / مشروع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية :

تمثل منطقة الساحل منطقة ما بين النظم البيئية البحرية والأرضية، ويتركز فيها مدى واسع من تجمعات سكانية وسياحية وترفيهية، وصناعية، ومصائد الأسماك ، وإنتاج الطاقة ، والنقل، والزراعة ، والغابات، والتي يطلق عليها مصطلح (المصادر البرية للتلوث) ويعتبر تركيز هذه الأنشطة في الساحل مسئولاً عن تلوث البحر والمياه العذبة، وتدهور النظم البحرية والأرضية الهشة ، وخسارة موارد الأرض وخسارة الموروث التاريخي والضوضاء والاكتضاض السكاني، هذا إلى آثار الأنشطة البشرية على البيئة الساحلية والمتمثلة في تدهور صحة السكان نتيجة التلوث والقضاء على المساحات الخضراء، وانخفاض الجاذبية للسياحة، وانخفاض العائدات من مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، هذا بالإضافة إلى ما وفرته أنماط التنمية المختلفة من استقطاب وجذب للسكان من المناطق الريفية إلى المراكز والمدن الساحلية مما أدى إلى آثار اجتماعية وبيئية خطيرة، والاستهلاك المكثف لموارد الأرض والمياه، وتوالد النفايات المختلفة.

وبالتالي فإن إنشاء منظومة متكاملة لإدارة المناطق الساحلية تشارك فيها كل الجهات والمؤسسات كل في مجاله وفي نسق منظم ووفق برامج ومشاريع محددة سيساهم في تطوير المناطق الساحلية وحمايتها من التلوث.

أ) مبررات المشروع:

- زيادة التلوث وبأشكاله المختلفة بالمناطق الساحلية، نتيجة تركز معظم الأنشطة البشرية الصناعية، والتجارية، والزراعية، والسياحية.
- تركز اغلب سكان الجماهيرية العظمى على الشريط الساحلي وما نتج عنه من مشاكل وضغوطات على الموارد الطبيعية خاصة المياه والأراضي، وزيادة حجم المخلفات الناتجة.
- تركز النمو الاقتصادي والاجتماعي والذي لم يصاحبه بشكل جدي وعملي مراعاة المشاكل البيئية.

ب) أهداف المشروع:

- حماية المناطق الساحلية من التدهور والتلوث.
- المراقبة المستمرة للملوثات من المصادر البرية.
- إنشاء سلطة وطنية أو برنامج لإدارة المناطق الساحلية.

ج) آليات التنفيذ (المشاريع التنفيذية) :

| المشروع | التكلفة المالية | القطاعات المستهدفة |
|--|-----------------|---|
| مسح شامل للمناطق الساحلية وتحديد المناطق الجغرافية لبرنامج إدارة المناطق الساحلية وتخطيطها | | الهيئة العامة للبيئة - مركز بحوث الأحياء البحرية- مصلحة المساحة |
| تقييم الأثر البيئي للأنشطة المقامة على الساحل | | الهيئة العامة للبيئة |
| إنشاء محطات مراقبة البيئة البحرية ورصد معدلات التلوث ومتابعة حالة البيئة البحرية | | الهيئة العامة للبيئة |

ثامنا / مشروع حماية الطبيعة ومكافحة التصحر :

تتمتع الجماهيرية العظمى بمساحة شاسعة تحتوي على أنماط متعددة من مختلف البيئات والأنظمة من غابات ومراعي وأراضي رطبة وصحارى ووحدات، تضم هذه العديد من الموارد الطبيعية وما تحويه من تنوع بيولوجى متنوع وفريد من كائنات نباتية وحيوانية، إلا أن هذه النظم قد تعرضت إلى العديد من التهديدات و ممارسات خاطئة أدت إلى تناقص وتدهور النظم البيئية بالجماهيرية مما أدى إلى نقص مساحات الغابات وتدهور الغطاء النباتي وانقراض بعض النباتات، وفقدان العديد من الكائنات الحيوانية التي تتخذ من الغطاء النباتي ملاذا لها، حيث انقرضت العديد من الحيوانات البرية خلال السنوات الماضية، كما تحتوي الجماهيرية على العديد من المناطق الرطبة، من سبخات مالحة، وبحيرات شاطئية، وعيون مياه عذبة، ووحدات صحراوية ، وسدود مائية وهذه المناطق الرطبة كغيرها تتعرض إلى ضغوطات وتهديدات، كما تتعرض اغلب المناطق خصوصا الزراعية إلى التصحر وزحف الرمال.

كما أنشأت العديد من المحميات الطبيعية والمنتزهات الوطنية بالجماهيرية العظمى من اجل الحماية والمحافظة على التنوع البيولوجي، حيث بلغ عدد المحميات والمنتزهات (11) محمية ومنتزه، هذا بالإضافة إلى المساحات من الأراضي الرعوية المحفوظة. إلا أن هذه المحميات والمنتزهات واجهت خلال السنوات الماضية العديد من المشاكل مما جعلها غير قادرة على أداء المطلوب من أنشأها.

(أ) مبررات المشروع:

- تعرض الغابات الطبيعية والاصطناعية إلى العديد من التهديدات والممارسات التي أدت الى تناقص مساحاتها.
- تدهور الغطاء النباتي الطبيعي.
- تعرض اغلب مناطق الجماهيرية خصوصا الساحلية منها والأراضي الزراعية إلى زحف الرمال والتصحر.

- تدهور المناطق الرطبة والموائل التي ترتادها الطيور المائية والمهاجرة.
- الصعوبات التي تمر بها المحميات والمنتزهات القائمة من عدم اكتمال مرافقها الأساسية، والتعدي على أراضيها وتقليص مساحاتها، والحاجة الى إنشاء مناطق محمية جديدة وفي مختلف مناطق الجماهيرية لحفظ عناصر التنوع البيولوجي وفي مواقعه الأصلية.

ب (أهداف المشروع:

- 1- حماية التنوع البيولوجي في بيئاته الأصلية من غابات ومراعى ومحميات طبيعية ومناطق رطبة وما تحويه من كائنات حية نباتية وحيوانية.
- 2- حماية التنوع البيولوجي الزراعي من خلال المحافظة على الحيوانات والنباتات والأصول الوراثية الحيوانية بما يضمن استمرارها ويزيد من فوائدها البيئية والاقتصادية.
- 3- رصد ومكافحة التصحر.
- 4- الوصول بالمجتمع إلى الوعي والثقافة بضرورة وأهمية إرساء قاعدة سليمة وصحيحة للتعامل مع الموارد والثروات الطبيعية بالجماهيرية العظمى واستخدامها بشكل مستدام في إطار التنمية الشاملة.

ج (آليات التنفيذ (المشاريع التنفيذية):

| المشروع | التكلفة المالية | القطاع المستهدف |
|---|-----------------|--|
| 1 (في مجال التصحر: -مشروع مقاومة التصحر ووقف الزحف الصحراوي. -رصد التصحر وزحف الرمال. | | اللجنة الوطنية لمقاومة التصحر بالتعاون الشعبيات ذات العلاقة |
| 2 (في مجال الغابات والمراعي: • مشروع تقييم الوضع الحالي للمراعي والغابات. | | البرنامج الوطني لتنمية الغطاء النباتي بالتعاون مع الشعبيات ذات العلاقة |

| | | |
|---|--|---|
| <p>الهيئة العامة للبيئة</p> <p>البرنامج الوطني لتنمية الغطاء النباتي بالتعاون مع الشعبيات ذات العلاقة</p> <p>الهيئة العامة للبيئة</p> | | <ul style="list-style-type: none"> • مشروع إنشاء الأحزمة الخضراء حول المدن الساحلية • مشروع إنشاء محطة أبحاث بيولوجية • مشروع إنشاء حديقة نباتية ومصرف للأصول الوراثية النباتية والحيوانية. • مشروع تدريب العناصر البشرية في مجال إدارة الغابات والمراعي. • مشروع تأسيس قاعدة بيانات ومعلومات عن النظم البيئية والموارد الطبيعية. |
| <p>الهيئة العامة للبيئة بالتعاون مع مركز الاحياء البحرية</p> | | <p>3- في مجال المناطق الرطبة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مشروع الجرد والمسح الوطني للمناطق الرطبة. |
| <p>الهيئة العامة للبيئة</p> <p>الهيئة العامة للبيئة</p> <p>الشعبيات</p> <p>الهيئة العامة للبيئة بالتعاون مع الشعبيات</p> | | <p>4- في مجال المحميات والمنتزهات الوطنية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مشروع تقييم الوضع الحالي للمحميات والمنتزهات الوطنية. • مشروع إنشاء عدد من المحميات الجديدة. • مشروع تطوير المنتزهات والمحميات الحالية. • مشروع التوعية والأعلام البيئي والمشاركة الشعبية في حفظ عناصر التنوع البيولوجي. • مشروع إنشاء مركز وطني لتربية الحيوانات البرية المهددة بالانقراض (التربية في الأسر). |

تاسعا / مشروع الطاقة والطاقة البديلة :

تعتبر الطاقة عصب الحياة والمحرك الأساسي لعجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الحضرية وأساس التواصل بين الأمم، إلا أن الاستغلال الغير مرشد للطاقة أدى إلى تدهور للبيئات المختلفة (التربة والماء والهواء).

أ) مبررات المشروع:

- الطاقة عصب الحياة والمحرك الأساسي لعجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الحضرية وأساس التواصل بين الأمم يجب المحافظة عليها وتقنين استخدامها.
- التدهور البيئي وارتفاع معدلات التلوث نتيجة للاستخدام المفرط للوقود الأحفوري.
- مصادر الوقود الحالية آيلة للنضوب والانتها.
- وجود مصادر بديلة للطاقة آمنة بيئياً مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

ب) أهداف المشروع:

- الحد من التلوث للعناصر البيئية الناجم عن الاستخدام المفرط للوقود الأحفوري.
- استخدام وقود أقل تلويثاً للبيئة مثل الغاز الطبيعي.
- إدخال تقنيات الطاقات الجديدة والمتجددة الآمنة بيئياً مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية كمصدر دائم للطاقة.

ج (آليات تنفيذ المشروع (المشاريع التنفيذية) :

| الميزانية التقديرية / د.ل | القطاع المستهدف | آلية تنفيذ المشروع |
|------------------------------|--|---|
| | <p>الهيئة العامة للبيئة</p> <p>الهيئة العامة للبيئة</p> <p>الهيئة العامة للبيئة</p> <p>الهيئة العامة للبيئة بالتعاون مع المكتب الوطني للبحث والتطوير واللجنة الشعبية العامة للطاقة</p> <p>الهيئة العامة للبيئة</p> | <p>أولاً: في مجال توليد الطاقة الكهربائية:</p> <p>1. دراسة جدوى استبدال محطات توليد الطاقة الكهربائية الحالية التي تعمل بالوقود الثقيل بمحطات تعمل بالغاز الطبيعي.</p> <p>ثانياً: في مجال الصناعة:</p> <p>1. دراسة استبدال تقنية الوقود الثقيل بتقنية الغاز الطبيعي في الصناعة.</p> <p>2.</p> <p>ثالثاً: الموصلات والنقل:</p> <p>1. دراسة استكمال مشروع السكة الحديدية واستخدام القطارات التي تعمل بالطاقة الكهربائية .</p> <p>2. دراسة إقامة شبكات للقطارات الأرضية وقطارات الأنفاق تعمل بالطاقة الكهربائية داخل المدن الكبيرة.</p> <p>3. دراسة إمكانية توفير وسائل مواصلات للنقل الجماعي داخل وخارج المدن.</p> <p>4. دراسة جدوى توفير سيارات تعمل بالغاز وخاصة داخل المدن مثل سيارات الأجرة.</p> <p>رابعاً: الطاقات الجديدة والمتجددة:</p> <p>1. دعم البحث العلمي في مجال استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة النووية .</p> <p>2. دراسة استخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية وخاصة المناطق البعيدة عن شبكات الكهرباء وفي الآبار الرعوية وغيرها من المشاريع.</p> <p>3. دراسة مدى الاستفادة من الطاقة الشمسية في التدفئة وتحمية المياه من قبل الشركات والأفراد.</p> |